يونتان مِندِل (*)

القُدس الجَديدة

تورد موسوعات علم النفس نوعًا من الذِّهان الدينيّ المعروف باسم "متلازمة القدس" Jerusalem Syndrome، الذي قد تثيره زيارة إلى المدينة، ومن بين أعراضه الانطلاق في الإنشاد الليتورجيّ، وإلقاء المواعظ الأخلاقية والانشغال المكّثف بالنظافة وبالطهارة الطقوسيّة. ورغم أنّه قد شوهدت ردود فعل مماثلة تجاه مدن مقدّسة أخرى، أبرزها روما ومكّة، فإن القدس تحوز الرقم القياسي لهذه الباثولوجيا النفسية.[1] ومع ذلك، تبدو القدس من منظور أيّ منطق حضريّ عاديّ أكثر جنونًا حتّى. فحدودها تمتدّ إلى ما هو أبعد بكثير من مراكزها السكّانية الأساسية، مطوّقة عشرات القرى والتلال القاحلة والبساتين والمناطق الصحراوية، وكذلك ضواحي سكنيّة جديدة تربطها علاقة واهية بالمدينة التاريخية؛ في الشمال تمتدّ المدينة إلى أعلى كإصبع وسطى طويلة تصل تقريبًا إلى رام الله حاويةً مطار قلنديا القديم على بُعد نحو ١٠ كم من أسوار البلدة القديمة، ومن أسفل لديها انتفاخ يكاد يلامس بيت لحم في الجنوب.

نائب الرئيس السابق لبلدية القدس، ميرون بنفينستي، قال عن هذه الحدود ذات الامتداد المَهول:

لقد بلغ بي الأمر أنني عندما أسمع أحدهم يقول "القدس" تنتابُني سخرية، لأن هذا المصطلح جرى تفريغه كلّيًا من مضمونه؛ لا يوجد اليوم مفهوم جغرافي يسمّى "القدس"، وعليه فأنا أقترح استخدام مصطلح جديد، هو "أرمودين"، وهي الأراضي الممتدّة من أريحا إلى موديعين. لقد قرّر أحدهم مسح الزيت المقدّس على رؤوس تلال لا علاقة لها بالقدس، فبتنا اليوم نتعاطى مع إقليم "القدس"، شيء لا يمكن إدارته، ونسيطر عليه بالقوّة. [2]

(*) باحث في "معهد فان لير" – القدس. المصدر: نيو لِفت ريفيو ٨١، أيار– حزيران ٢٠١٣.

كان هدف القوات الإسرائيلية في القدس "إقامة حقائق على الأرض"، ضمّ الأراضي والقرى الفلسطينية لأجل خلق تواصل جغرافيّ بين الأحياء اليهودية المحيطة بالمدينة، وذلك بغرض إنشاء عاصمة قابلة للدفاع عنها. وشملت المناطق المستهدفة دير ياسين (التي أعيدت تسميتها فأصبحت "جفعات شاؤول" بالعبرية) حيث سرّعت مذبحة نيسان ١٩٤٨ هروبَ الفلسطينيين من المدينة؛ فضلاً عن القرى الشمالية مثل لفتا (عين لفتا – مي نفتوح)، والأحياء الجنوبية مثل القطمون (جونِن) والطالبيّة (قوموميوت) والبقعة (غئوليم)؛ والقرى الغربية بما فيها بيت مزميل (كريات يوفيل)، المالحة (مَنحات)، خربة الحمام (يقوم على أنقاضها اليوم متحف الهولوكوست "يَد وَوشِم") وعين كارم (بقي اسمها كما هو).

ولكن إذا كان المنظر الحضريّ للقدس يصعب فكّ استغلاق شيفرته باستخدام المنطق الحضري، فما هي المعقولية وراء تشكّله ونموّه؟. من وجهة نظر بنفينستي، "بدأ كل شيء من الحدود البلدية ما بعد حرب ١٩٦٧ والمبدأ الشهير القائل بحدّ أقصى من مساحة الأرض وحدّ أدنى من عدد السكان العرب".[٣] هناك الكثير ممّا يمكن قوله عن هذه الفرضية؛ ولكن سيكون علينا البدء من نقطة بداية أبكر قليلاً.

من كنعانيّين إلى مستعمِرين

يعود تاريخ البلدة القديمة إلى سنة ١٥٠٠ ق. م على الأرجح، عندما بنت جماعة كنعانية عُرفت باسم "اليبوسيّون" أوّل الحصون المسوّرة، مستفيدةً من موقعها على تلّ وسط أراضٍ خصبة، يطلّ على السهل الساحلي، ويربض فوق طبقة المياه الجوفية الجبلية. الأسوار سيُعاد بناؤها، وستُهدَم، وتُبنى مجدّدًا، مراراً وتكراراً في القرون التالية، فالمدينة احتلّها اليهود تحت حُكم الملك داود (سنة ١٠٠٠ ق. م)، تلاهم البابليّون (سنة ٦٠٠ ق. م)، والفرس (٥٣٦ ق. م)، ثم الإسكندر الأكبر (٣٣٣ ق. م)، والمكابيّون (١٦٤ ق. م)، والرومان (٦٣ ق. م)، ثم العرب، في عهد عمر بن الخطاب (٦٣٧م)، والصليبيّون (١٠٩٩م)، وصلاح الدين (١١٨٧م) والعثمانيّون، في عهد السلطان سليم (١٥١٧م). وخلال ذلك، على ما يقال، بنى فيها الملك سليمان أوّل معبد يهوديّ، وفيها صُلب يسوع المسيح، ومنها صعد النبيّ محمد إلى السماء. الجدران الحاليّة بُنيت العام ١٥٣٠ بأمرٍ من سليمان القانونيّ، وتضمّ كيلومتراً مربّعًا من الشوارع الضيقة والأزقّة. واستمرّت الحياة داخل الأسوار طيلة قرون ثلاثة تلت، أو ما يقاربها، ولم تمتدّ خارجَها إلاّ في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر.

بعد أن احتلّ البريطانيون القدس في كانون الأوّل العامَ ١٩١٧، ليحلّوا محلّ العثمانيين كقوة إمبراطورية في المنطقة، خضعت المدينة لتغييرات أكثر دراماتيكيّة. وأدّت الهجرة اليهودية المكثفة إلى رفع نسبة اليهود في فلسطين الانتدابية من ١٠٪ إلى ٤٠٪، مدهورةً العلاقات العربية اليهودية إلى الحضيض. وقد أعلنَت القدس عاصمة فلسطين الانتدابيّة. وفي "المدينة الجديدة" الآخذة بالتوسع السريع خارج الأسوار كان البناء على قدم وساق: الجامعة العبرية على جبل المكبّر (العام ١٩٢٥)؛ وفندق المَلك داود (١٩٢٩)، وفيه كان المقرّان الإداري والعسكري لسلطة الانتداب البريطاني؛ ثمّ بيت المؤسّسات القومية (١٩٣٠)، الذي آوى مكاتب الوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي والصندوق المسمّى "كيرن هَيسّود"؛ كما بُنيت أحياء سكنية حديثة مثل حيّ الطالبيّة العربي الفلسطيني (١٩٢٠) ومنه هُجّر إدوارد سعيد وعائلته العام ١٩٤٧، وحيّ "رحافيا" اليهودي (١٩٢٣) حيث نشأ لاحقًا بنيامين نتنياهو. ومع حلول نهاية فترة الانتداب، كان عدد سكان القدس قد ارتفع إلى ١٦٠,٠٠٠، منهم ١٠٠,٠٠٠ يهودي، و٦٠,٠٠٠ فلسطيني – تقريبًا ثلاثة أضعاف ما كانت عليه العام ١٩٢٢. وقد توفّرت للمدينة بنية تحتيّة حديثة مع مدّ خطوط الماء والكهرباء وإصلاح الطرق. ولكن إذا كانت أهمية القدس الإدارية والسياسية قد جعلتها قاطرة البناء الحضريّ في فلسطين، فقد جلبت معها أيضًا اضطرابات متزايدة. ففي أثناء ثورة ١٩٣٦–١٩٣٩ الكبرى قتلت قوّات الأمن آلاف العرب، وفق التقديرات البريطانية الرسمية. وفي العام ١٩٤٦، فجّرت منظمة "الإرغون" فندق الملك داود ما أسفر عن مقتل ٩١ شخصًا؛ والعام ١٩٤٨

القدس المحتلة: مشهد يعاد إنتاجه احتلاليا.

فجّر مسلّحون فلسطينيون بيت المؤسّسات القومية (اليهودية)، ما أسفر عن مقتل ١٢ شخصًا.

خصّصت خطة التقسيم التي أقرّتها هيئة الأمم المتحدة في تشرين الثاني ١٩٤٧ للأقلية (لغرض إقامة "الدولة اليهودية") ٦٠٪ من فلسطين، بما في ذلك المناطق الساحلية؛ وخصّصت للأغلبية (لغرض إقامة "الدولة العربية") ٤٠٪ من فلسطين، بما في ذلك الجليل الغربي. أمّا القدس فقد جعلتها خطة التقسيم كيانًا منفصلاً (Corpus Separatum) تحكمه هيئة دولية. وقد تبيّن أن مفهوم "الكيان المنفصل" غير قابل للترجمة، لا إلى العربية ولا العبرية، فقد اعترضت اللجنة العربية العليا على فكرة تقسيم فلسطين بمجملها، في حين كانت السيطرة على القدس، أو على جزءٍ منها على الأقلّ، أولويّة استراتيجية لدى القيادة الصهيونية وخاصة في عهد بن غوريون، الذي رفض أيّ شكل من أشكال التدويل.[٤] وبالنتيجة، شكّلت خطة التقسيم شارة اندلاع حرب العام ١٩٤٨، التي نجم عنها إقامة دولة إسرائيل وطرد أكثر من ٧٠٠,٠٠٠ من الفلسطينيين العرب، بداية النكبة الفلسطينية التي ما زالت مستمرّة.

كان هدف القوات الإسرائيلية في القدس "إقامة حقائق على الأرض"، ضمّ الأراضي والقرى الفلسطينية لأجل خلق تواصل جغرافيّ بين الأحياء اليهودية المحيطة بالمدينة، وذلك بغرض إنشاء عاصمة قابلة للدفاع عنها. وشملت المناطق المستهدفة دير ياسين (التي أعيدت تسميتها فأصبحت "جفعات شاؤول" بالعبرية) حيث سرّعت مذبحة نيسان ١٩٤٨ هروبَ الفلسطينيين من المدينة؛ فضلاً عن القرى الشمالية مثل لفتا (عين لفتا – مي نفتوح)، والأحياء الجنوبية مثل القطمون (جونِن) والطالبيّة (قوموميوت) والبقعة (غئوليم)؛ والقرى الغربية بما فيها بيت مزميل (كريات يوفيل)، المالحة (مَنحات)، خربة الحمام (يقوم على أنقاضها اليوم متحف الهولوكوست "يَد وَشِمـ") وعين كارم (بقي اسمها كما هو). لقد أنشأ الاحتلال العسكري الإسرائيلي الأساس لترسيم الخط الأخضر كفاصل حدودي بين إسرائيل والأراضي الواقعة تحت الإدارة الأردنية، والمنصوص عليه في اتفاق الهدنة من نيسان العام ١٩٤٩. وكان يجب تقسيم القدس، بواسطة حاجز من الإسمنت والأسلاك الشائكة التي تفصل بين الجزء الأكبر من القدس والذي تسيطر عليه إسرائيل (٢٦ كم٢) – وشمل قرى فلسطينية مثل قالونيا (التي أعيدت تسميتها "موتسا" في العبرية) والشيخ بدر (بُني على أنقاضها الكنيست، برلمان إسرائيل)، وبين الجزء الأصغر من القدس والذي تسيطر عليه المملكة الأردنية (٦ كم٢)، والتي شملت البلدة القديمة بما فيها حارة اليهود والمواقع المقدسة.

على جانبي الأسلاك الشائكة شهدت الفترة من ١٩٤٨ إلى ١٩٦٧ تطوّر قُدسَين غير متكافئتين. القدس الإسرائيلية أصبحت العاصمة الرسمية للبلاد؛ وبسرعة أقيمت هناك رموز

في اليوم التالي [لاحتلال شرقي القدس] مباشرة اتُّخذ القرار الأوّل في مجال التخطيط الحضريّ. قام رئيس بلدية القدس الجديد، تيدي كوليك، بجولة في البلدة القديمة بصحبة بن غوريون، واتفق كلاهما أن حارة المغاربة - وعمرها ٨٠٠ سنة، يجب أن تُهدَم لتُقامَ على أنقاضها ساحة احتفالات وطنية أمام حائط المبكى. صدرت الأوامر إلى مئات السكان، المسلمين، بإخلاء الحارة ومن ثمّ هُدمت بيوتهم. بين عشيّة وضُحاها أصبحت "ساحة المبكى" واقعًا عيانًا، وعلم إسرائيل الذي زُرع فوق الموقع حيث كانت تقف البيوت، كان رمزًا لتواشُج ثلاثيّة الدولة والدين والنسيان الجماعي في إسرائيل ما بعد ١٩٦٧.

الدولة (البرلمان، مباني الإدارة الحكومية، المقبرة الوطنية في جبل هرتسل، المتحف الوطني، و"هيكل الكتاب"، متحف الهولوكوست – يد وَوشم، والمكتبة الوطنية) فارتفع جرّاء ذلك عدد القوى العاملة هناك. على تلال القدس نمَت مبان سكنية شبيهة بالصناديق مشكّلة أحياء جديدة، مثل "كريات مناحيم" (١٩٥٦) و"نايوت" (١٩٦٠). وافقت الحكومة الإسرائيلية على توسيع سخيّ لحدودها البلدية إلى الغرب والشمال والجنوب، فتنامت مساحة المدينة إلى ٣٨ كم٢ بحلول العام ١٩٦٣ . في هذه الأثناء كانت القدس الأردنية، وقد قُطعت عن الحي التجاريّ القديم تعاني الإفقار ونقص السكان والهبوط في مكانتها. وكانت القوى الغربية ترقب بسخرية ضمّ "الدولة العربية" من قِبَل المملكة الهاشمية في الأردن. لقد فعل الملك كل ما في وسعه لمحو الوعي الوطني الفلسطيني وتشجيع "الهوية الأردنية"، فكان من بين إجراءاته في هذا الشأن إصدار مرسوم يقضي باستبدال مصطلح "الفلسطينيون" بمصطلح "العرب" في المناهج المدرسية. [٥] لقد جرى تخفيض مكانة القدس الشرقية لتصبح بمثابة المدينة الثانية للأردن، موقع مقدس يستغلّه الملك لأغراض سياسية، بينما تحوّلت السلطة والنمو الاقتصادي إلى عمّان؛ [٦]وفي القدس المقسومة بالأسلاك الشائكة، عاشت المجموعتان السكّانيّتان ظهرًا إلى ظهر، لا تنظران إلى بعضهما إلاّ من على أسطح البيوت. في قصيدته "القدس"، التقط الشاعر الراحل يهودا عميحاي هذا الانقسام الحضريّ جيدًا:

على سطح في القدس القديمة
غسيل تضيئ عليه أشعّة آخر النهار:
شرشف عدوّتي الأبيض
منشفة عدوّ، يمسح بها عرقَ جبينه.

وفي سماء القدس القديمة
طائرة ورقيّة. في آخر خيطها –
ولد، لم أرَهُ، بسبب السّور.
رفعنا أعلامًا كثيرة، رفعوا أعلامًا كثيرة.
لكي نظنّ أنّهم فرحون. لكي يظنّوا أننا فرحين.

توحيد

لعب التوسّع العسكري، في العام ١٩٦٧، مرّة أخرى دورًا رئيسيًا في إعادة تشكيل المدينة. في هذه المرّة اندلع القتال بعد فترة طويلة من التوتر بين إسرائيل والدول العربية المجاورة، مع مبادرة إسرائيل إلى الهجوم على القوات الجوية المصرية في ٥ حزيران ١٩٦٧، الذي جرّ سورية والأردن إلى الحرب. الهزيمة السريعة التي ألحقتها إسرائيل بالجيوش العربية، واحتلال جيش إسرائيل لهضبة الجولان والضفة الغربية وقطاع غزة وصحراء سيناء، كانت لها تداعيات جيوسياسية، ومن ثمّ إسقاطات على الدول المعنيّة.[٧] بالنسبة إلى إسرائيل، التي تضاعفت مساحتها أربع مرات في ستة أيام، جلب ذلك الفتحُ إحساسًا بنشوة القوّة، مختلطة بمشاعر مسيحانيّة حول "جَبَروت" البلاد، والانتصار "المعجزة" الذي اعتُبر دليلاً على وقوف الله إلى جانبها.[٨] وكانت أورشليم هي المسرح المثاليّ لمشاهد انتشاءة القوّة هذه؛ والبلد القديمة – التي قال عنها موشيه ديّان وزير الدفاع قبل الحرب: "من الذي يحتاج هذه الفاتيكان أصلاً؟" – أصبحت بعد الحرب "حجر أساس وجودنا". صور لواء المظلّيين وهم يبكون على "حائط المبكى"، وصوت قائدهم مردخاي غور، يصرّح بحماسة للإذاعة العسكرية، "جبل الهيكل في يدنا!" أصبحت مرادفات لانتصار الـ١٩٦٧ وللحالة الجديدة السائدة الآن.

في اليوم التالي مباشرة اتُّخذ القرار الأوّل في مجال التخطيط الحضريّ. قام رئيس بلدية القدس الجديد، تيدي كوليك، بجولة

في البلدة القديمة بصحبة بن غوريون، واتفق كلاهما أن حارة المغاربة – وعمرها ٨٠٠ سنة، يجب أن تُهدَم لتُقامَ على أنقاضها ساحة احتفالات وطنية أمام حائط المبكى. صدرت الأوامر إلى مئات السكان، المسلمين، بإخلاء الحارة ومن ثمّ هُدمت بيوتهم. بين عشيّة وضُحاها أصبحت "ساحة المبكى" واقعًا عيانًا، وعلم إسرائيل الذي زُرع فوق الموقع حيث كانت تقف البيوت، كان رمزًا لتواشُج ثلاثيّة الدولة والدين والنسيان الجماعي في إسرائيل ما بعد ١٩٦٧. وبينما بقي مصير بقيّة الأراضي المحتلة مسألة خاضعة للنقاش – هل يجري ضمّها، أم تبقى تحت احتلال عسكريّ، أم تخضع للتفاوض في محادثات السلام؟ – لم يكن هناك شك حول ما كان ينبغي عمله مع القدس الشرقية: كان يجب توحيدها مع القدس الغربية، على الأقل وفقًا للقانون الإسرائيلي، لتصبح جزءًا لا يتجزأ من دولة إسرائيل. وفي ٢٧,٦,١٩٦٧ قامت لجنة عيّنها موشه ديّان، مكونة من ثلاثة جنرالات في جيش إسرائيل هم حاييم هرتسوغ ورحبعام زئيفي وشلومو راهط، بتقديم خريطة جديدة للقدس.

ولم يكن مفاجئًا، بالنظر إلى تركيبة اللجنة، أن الحدود المرسومة كانت عبارة عن مزيج لاعقلانيّ من المتطلبات العسكرية والرغبة في التوسّع الإقليمي، مع إهمال شديد لمنظور التخطيط الحضري. وكانت النتيجة مدينة جديدة مزعجة: لم تكن القدس "الموحّدة" مجرّد حاصل جمع القدس الغربية (٣٨ كم٢) والقدس الشرقية (٦ كم٢)، وإنّما اشتملت على ٧٠ كم٢ إضافية من الأراضي المحتلة المحيطة بالمدينة في الشمال والشرق والجنوب. لقد كانت هذه أورشليم من نوع جديد، ليس فقط من ناحية حدودها، وإنما سكّانها أيضًا. ٢٨ قرية فلسطينية لم تكن يومًا جزءًا من أيّة أورشليم وجدت نفسها الآن تحت نفوذ "عاصمة الشعب اليهودي الموحّدة". ضاعفت المدينة مساحتها ثلاث مرّات، وفقًا لـ"المعادلة" الإسرائيلية – الديمغرافية والاستراتيجية–العسكرية التي وصفها بنفينستي أعلاه: حدّ أقصى من مساحة الأرض وحدّ أدنى من عدد السكان العرب. في العديد من الحالات، على سبيل المثال بيت اكسا وبيت ساحور، أدرجَت اللجنة ضمن خريطة القدس بساتين القرويين الفلسطينيين وأراضيهم الزراعية، في حين تركت القرويين ومنازلهم خارج الخريطة.

ومع ذلك، اضطرّت اللجنة إلى استيعاب نحو ٧٠,٠٠٠ فلسطيني ضمن المدينة، شكّلوا حينها رُبع السكان الجدد. وقد عرضت عليهم وزارة داخلية إسرائيل خيار الجنسية الإسرائيلية، ولكن معظمهم رفض لأن ذلك من شأنه أن يضفي الشرعية على الاحتلال والضمّ؛ ولذلك أعطيت للفلسطينيين في القدس مكانة

احتلال القدس.

"مقيم"، ويعني ذلك أنه يحق لهم خدمات بلدية، رسميًا على الأقل، وكذلك أن يصوّتوا في الانتخابات البلديّة، ولكنّ الفلسطينيين امتنعوا في هذا الشأن أيضًا لأن هذا "الحق" يكرّس خضوعهم ويضفي عليه الشرعية.

إدانة ضمّ القدس الشرقية ومحيطها كانت، بطبيعة الحال، على نطاق واسع في الخارج بوصفه مخالفًا للقانون الدولي. وحتى تشارلز يوست سفير أميركا في الأمم المتحدة، وهي الحليفة الكبرى لإسرائيل، وجد نفسه مضطرًا إلى تسجيل احتجاج، مشيرا إلى أن:

الولايات المتحدة تعتبر الجزء من القدس الذي وقع تحت سيطرة إسرائيل في حرب عام ١٩٦٧ أرضًا محتلّة مثل كل المناطق الأخرى التي احتلتها إسرائيل، وبالتالي يخضع لأحكام القانون الدولي التي تحكم حقوق وواجبات الدولة كسلطة احتلال.[٩]

وبشكل استثنائي، صوتت الولايات المتحدة مؤيّدة قرار الأمم المتحدة رقم ٢٦٧ المتّخذ بالإجماع في ٣,٧,١٩٦٩، ونصّه أن مجلس الأمن: "يستنكر بأشدّ العبارات جميع التدابير التي اتخذتها

إسرائيل لتغيير وضع مدينة القدس". وجرى تغيير وضع المدينة بصرف النظر عن أيّ اعتبار. في عام ١٩٨٠، سعت إسرائيل في الكنيست إلى تكريس مكانة "القدس الموحدة" في قانون أساس بعنوان "القدس، عاصمة إسرائيل". وبما أن مجلس الأمن، على ما يبدو انتابه إحساس "رأينا هذا من قبل" (ديجافو)، فقد تبنّى قرار الأمم المتحدة رقم ٤٧٨، الذي "يستنكر بأشدّ العبارات سنّ إسرائيل قانون أساس بشأن القدس ورفضها الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة". لقد اعتبر القرار قانون القدس باطلاً ولاغيًا، وبالتالي يستوجب نقضه فورًا، ودعا "جميع الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس إلى سحب هذه البعثات من المدينة المقدسة"، ما عنى نقلها إلى تل أبيب. وهكذا دخلت المدينة العاصمة "القدس الموحّدة" صنفًا فريدًا لا مثيل له، عاصمة تنال اعتراف ذاتها فقط.

الخارجُ – في الدّاخل

وحيث أزاحوا الإدانةَ الدوليةَ جانبًا، وقد كانت عديمة الوزن أصلاً، تفرّغ قادة إسرائيل لمهمّة غرس اليهود في الأراضي التي جرى ضمّها. "يجب أن نأتي باليهود إلى القدس الشرقية، مهما كان الثمن" قال بن غوريون في حزيران ١٩٦٧، "علينا توطين عشرات الآلاف من اليهود خلال فترة وجيزة. لا يمكننا انتظار بناء أحياء منظّمة. الأمر الأساسي هو أن يكون هناك يهود."[١٠] كانت القدس رائدة استراتيجية هندسة واقع جديد من خلال وضع "الحقائق على الأرض"، والتي ارتبطت لاحقًا بمبادرات أرئيل شارون في أجزاء أخرى من الضفة الغربية وقطاع غزة. بحلول شهر تموز عام ١٩٦٧ عيّن ليفي إشكول رئيس الوزراء لجنة من كبار المسؤولين، برئاسة يهودا تامير، مهمّتها "إيجاد السبل لملءِ القدس الشرقية وتطويرها".

فازت غولدا مئير، "السيدة الحديدية" الإسرائيلية، العامَ ١٩٦٩، على ليفي اشكول وتسلّمت مشروع "القدس الموحّدة". في هذه المرحلة طُرحت خطة رئيسية جديدة للمدينة تشمل تطوير أحياء أسميت "أحياء الحلقة" مشكلة منعطفًا جديدًا في جدلية تطوير غريبة تواشج فيها العسكري والسياسي والتخطيط الحضري. كان أوّل هذه الأحياء ضاحية "نفيه يعقوب" (١٩٧٠) المقامة على أراض صودرت من الرام الواقعة في أقصى شمال من المدينة؛ ثم "جيلو" (١٩٧١) في الجنوب الغربي، وأقيمت على أراضٍ مصادرة من بيت جالا، هي أعلى مرتفعات القدس؛ تلتها ضاحيةٍ "تلبيوت مزراح" (١٩٧٣) في الجنوب الشرقي، التي أقيمت على أراض مصادرة من جبل المكبر؛ ثم "راموت ألون" (١٩٧٤) في الشمال الغربي، وأقيمت على أراض مصادرة من بيت اكسا، وهي الآن أكبر ضواحي القدس؛ و"بيسغات زئيف" على الحدود الشمالية الشرقية للمدينة، وأقيمت على أراض مصادرة من بيت حنينا وحزما. تكرر هذا المنطق نفسه – او اللامنطق – في التنمية الحضرية، في التسعينيات أثناء مفاوضات أوسلو، حيث توسّعت "القدس الموحّدة" حتى بلغت ١٢٥ كم٢ بعد مزيد من الضم في العام ١٩٩٣. ضاحية "رامات شلومو" (١٩٩٥) بُنيت على الحدود الشمالية الشرقية للمدينة، على أراضٍ صودرت من العيسوية ؛ ثمّ ضاحية "هار حوما" (١٩٩٧) المُقامة في أقصى الجنوب الشرقي على جبل أبو غنيم، وهي أراضٍ مصادرة من بيت ساحور .

أُنشئت هذه الضواحي اليهودية في الأراضي المحتلة،– على حدّ وصْف إيال وايزمان لها، كـ "حزام نسيجه بنايات، يلفّ وفي الوقت نفسه يعزل الأحياء والقرى الفلسطينية التي جرى ضمّها إلى المدينة".[١١] لقد شكّلت هذه الأحياء شِبهَ أقمارٍ صناعية تدور في فلك القدس "المركبة الأمّ" وتدّعي السيادة الإسرائيلية على الأراضي التي تربط بينها وبين القدس، وإذا كان ذلك لا يكفي، فقد شكّلت هذه الضواحي أيضًا جسورًا إلى مستوطنات "القدس الكبرى" الواقعة خارج منطقة نفوذ بلدية القدس، في عُمق الأراضي المحتلة. مستوطنات مثل "معاليه أدوميم" في الشرق (مُنحت مكانة مدينة العام ١٩٩١) و"جفعات زئيف" في الشمال الغربي (أقيمت العام ١٩٨٣) جرى ربطُها بواسطة هندسة الطرق والهندسة المعمارية إلى تلك الضواحي/ المستوطنات في محيط بلدية القدس، المتّصلة بدورها بمركز المدينة. وكانت زُبدةَ كلّ هذا، مجدّدًا بلسان إيال وايزمان، "شظايا متنافرة" تشكّل النسيج المتّصل لإسكان يهوديّ أحاديّ ومنسجم، حيكَ بواسطة شبكات الطرق والبنى التحتية. مخطّط إسرائيليّ آخر يشبّه وصْلات الضواحي/ المستوطنات المذكورة مع مركز المدينة كـ"بالونات مربوطة بالسلاسل."[١٢]

استشراقٌ جديد

من الواضح أنه كان مطلوبًا إسنادٌ ما إضافيّ إلى المبرّرات الاستراتيجية – العسكرية، إذا كان اليهود الإسرائيليون عمومًا، والمقدسيّون منهم على وجه الخصوص، يتصوّرون عاصمتهم شرعيّة و"طبيعية" وذات حيّز جغرافيّ متماسك. وبغضّ النظر عمّا قيل في الخارج حول عدم شرعية توسّع القدس، فإن الأراضي التي تمّ الاستيلاء عليها كان يمكن ضمّها إلى المدينة بصورة شرعية، بمقتضى القانون الاسرائيلي.

وقد كان هذا مفيدًا، لأن أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ من بين الـ ٤٦٧,٠٠٠

سكان القدس اليهود يعيشون وراء الخط الأخضر، وهذا يعني أنه وفقًا للقانون الدولي، يُعدّ كلّ يهودي ثانٍ في عاصمة إسرائيل الرسمية مستوطنًا. يضمن الضمّ إلى منطقة نفوذ البلديّة أنه بموجب القانون الإسرائيلي لن يدخل هذا الرقم أبدًا في إحصاء المستوطنين في الضفة الغربية. المصطلحات أيضًا جرى تجنيدُها في تطبيع العملية: العقارات السكنية التي بُنيت في الأراضي المحتلة أشير إليها في وسائل الإعلام والسجلات الرسمية كأحياء وضواحٍ، هي بمثابة جزء لا يتجزّأ من "القدس الموحّدة"، وليس كمستوطنات. وقد ساعد هذا، في الوعي الإسرائيلي على الأقلّ، على قطع الصِّلة بين شرقيّ القدس البلديّة وبقية الضفة الغربية المحتلة. إنّها مسألة سيميائية بالنسبة إلى البعض، وواقع سياسيّ بالنسبة إلى البعض الآخر.

ولكنّ العامل الذي لعب الدّور الأبعد مدىً في "توحيد" المدينة كان الهندسة المعماريّة وفنّ العِمارة. فالتخطيط ابتعد بشكل واضح عن الحداثية النفعيّة التي اتّسمت بها دولة إسرائيل في العقود الأولى. حينَها كانت المشكلة بناء أكبر عدد ممكن من الوحدات السكنية بالحدّ الأدنى من نفقات البنية التحتية؛ وكان الحلّ في القدس الغربية – كما في غيرها من المدن، ومنها حيفا – كتلة ضخمة متراصّة وفق الطراز العالمي؛ صناديق مستطيلة الشكل أشبه بعربات القطار، فبدت تلك الأحياء الجديدة ذات طابع مملّ إلى حدّ ما: "غليظة"، بمعنى الشكل الهندسيّ وبمعنى الاصطلاح اللغويّ.[١٣] وعلى النقيض من ذلك، جاء نمط البناء في مرحلة ما بعد العام ١٩٦٧ استجابةً لمجموعة جديدة من المشاكل (من وجهة نظر السلطات الإسرائيلية): السيادة ولأوّل مرّة على المدينة القديمة، بما في ذلك الأماكن المقدّسة للمسلمين والمسيحيين؛ الانتقادات الدولية للأحياء/المستوطنات الإسرائيلية اليهودية، المقامة على أراضٍ مصادرة من القرى الفلسطينية؛ صعوبة خلق التواصل بين الأحياء الغربية وتلك التي في الشرق والمبنية على أراض فلسطينية مصادرة حديثًا. أمّا الحلول التي اعتمدوها – محاكاة "نمط تاريخي" وتلبيس السطح – (تاريخ "قالصو" أو "تقليد" يزعم أنه هو الأصل، بما يعنيه مصطلح جان بودريارد) فكان من شأنها أن تحوّل "القدس الموحّدة" إلى المدينة الأكثر مابعدحداثية.

توجّه المهندسون المعماريّون الذين اختارهم رئيس البلدية كوليك وفريقه أوّلاً إلى المدينة القديمة، كجزء من عملهم الميداني، ليستلهموا المكان ويستوحوا الأفكار. وحيث كانوا مفعَمين بنشوة الانتصار العسكري في حرب ١٩٦٧ فقد اتفقوا على أن النمط الاستشراقيّ الجديد سيكون هو الأنسَب لقدسٍ مؤسرَلة؛ إذ سيُظهر كم أنّ الإسرائيليين حسّاسون جماليًا لميراث المنطقة الثقافي، وكيف يمتزجون بشكل طبيعيّ في المشهد. ملامح معماريّة عربية مُشرقنة – أقواس، بوّابات، قِباب – جرى تكييفها لتقنيات البناء الحديثة وأصبحت جزءًا من المشهد من "القدس الجديدة".

وقد توافق هذا النمط مع أفكار سياسية رئيسية هي: التركيز الإسرائيلي على "عودة" اليهودي إلى "جذوره" الشرقية؛ وعلى الحاجة إلى صَوْغ وحدة بين القدس القديمة (والتوراتية) وبين مشاريع الإسكان الجديدة، يُتوخى منها التخفيف من وقع فعل الاحتلال؛ وعلى التمدّد في تطبيقات الباراديغم الاستعماري الصهيوني، القائل بجَلب الحداثة والتطور إلى "شرق جامد لا يتغيّر". والواقع، وكما أكد المؤرّخ المعماري الإسرائيلي تسفي إفرات، أن هذه العمارة المسمّاة "سياقية" تضمّنت "تجميعات لا شكل لها من المباني الوجدانية، المتأثرة من روابط مدّعاة مع الإقليم المحيط" – "تخليقات تاريخية زائفة تقلّد الشرقية والمتوسّطية"، يُبتغى منها تجسيد "روابط مع العصور القديمة والجذور القومية".[١٤]

حجرٌ "قُدْسِيّ"

عنصر معماريّ حاسم آخر، ساعد في تمويه الاحتلال وفي خلق تواصل بين الشرق والغرب، كان قرار السلطات الإسرائيلية إعادة إنفاذ نظام داخلي من زمن الانتداب البريطاني يقضي بأنّ جميع المباني في المدينة يجب أن تكون مصنوعة من "حجر القدس" الأصلي. في سنوات الثلاثينيات كان ذلك يعني استخدام كتل صلبة من الحجر الجيري (الجير اليابس) في أعمال البناء؛ وخلال الفترة ما بين ١٩٤٨ و ١٩٦٧، كانت سلطات المدينة في القدس الغربية قد سمحت باستخدام طبقة خارجية من "الحجر اليابس" لتلبيس الجدران المبنية من الطوب "البْريك" أو بلوكات الإسمنت. بعد العام ١٩٦٧، تمّ توسيع إنفاذ ذلك النظام الداخلي ليشمل جميع المناطق التي ضُمّت إلى المدينة، ما أدّى إلى رفع أسعار أعمال البناء الفلسطينية وجعْل الكثير منها غير قانوني. ورشة تلبيس كل شيء بالحجر اليابس، الذي صار أرقّ وأرقّ مع الوقت– من واجهات مراكز التسوق إلى الفنادق وصولاً إلى العمارات الشاهقة – لعبت دورًا حيويًّا في النضال الرمزي الاستراتيجي لأجل صَبْغ الضواحي المترامية الأطراف في القدس الجديدة بمسحة من هُوية "المدينة المقدّسة". كانت الأغراض الأيديولوجية وراء استخدام "حجر القدس" توازي الأغراض المعماريّة: لقد أضفى الحجر صبغة "أصلانيّة" على المناطق التي لم تكن أبدًا في السابق جزءًا من القدس وخلع عباءة القداسة

هناك مفارقة مزدوجة حول هذا الحجر - الأيقونة، الذي أصبح رمزًا للمدينة في نظر الإسرائيليين ورمزًا لـ"البناء اليهودي" في أرجاء العالم. أولاً: الحجر يتمّ قلعه وقطعه في الخليل ونابلس ومناطق أخرى من الضفة الغربية، وهو يُعرف بالعربية باسم حجر نابلس أو حجر نابُلسيّ، والكثير من العمل الشاقّ المطلوب في هذه العملية يقوم به فلسطينيون. ثانيًا: استخدام هذا الحجر يجسّد المسعى الاستعماري مابعد ١٩٦٧ إلى تقليد فنّ العِمارة المحلي الفلسطيني وفي الوقت نفسه إلى إقصاء الفلسطينيين؛ وبالتالي فإنّ عشرات آلاف البيوت الملبّسة بالحجر التي نمت فوق المرتفعات في شمال وشرق وجنوب "القدس" المضمومة حديثًا، تشيحُ بنظرها عن القرى والبلدات الفلسطينية الأفقر والأقلّ تطورًا منها بكثير، والواقعة داخل "المدينة الموحّدة" نفسها.

على المستوطنات على امتداد النظر، سواء داخل أو خارج منطقة نفوذ البلدية. هكذا، وبواسطة ٦ سم من "الحجر اليابس"، أمكن لمدن الرّباط الاستيطانية (المقامة بهدف قبض الأرض) مثل معاليه أدوميم، الانضواء تحت هالة "القُدسيّة".

لعب إذن فنّ العمارة دورًا أساسيًا في توحيد المدينة، بالمفهومين الزمانيّ والمكانيّ. لقد أضاف بُعدًا رومانسيًا وفنّيًا إلى العوامل العسكرية والسياسية التي دفعت توسّع المدينة، وخلق بذلك استمرارية "طبيعية" بين عصور مختلفة: من التوراة مروراً بقدسيّة القدس وصولاً إلى الصهيونية وإسرائيل الحديثة. يرى إيال وايزمان أن استخدام فن العِمارة الاستشراقي–الجديد والحجر القدسيّ وفّرا "الفانتازيا الضرورية لتوطيد هُوية قوميّة جديدة ولتدجين المدينة الموسّعة":

كلّ ضاحية نائية حديثة البناء ساهم فنّ العِمارة ذلك في تموضُعها بشكل مريح داخل حدود "عاصمة الشعب اليهودي الموحّدة أبد الدهر" وبالتالي، في إبعادِها قدر الإمكان عن طاولة المفاوضات – بقدر ما يهمّ معظم الإسرائيليين. ما يسمى القدس – اسمًا، وفنّ عِمارة، وباستخدام الحجر – قد جرى تثبيته في قلب الإجماع الإسرائيلي.[١٥]

هناك مفارقة مزدوجة حول هذا الحجر – الأيقونة، الذي أصبح رمزًا للمدينة في نظر الإسرائيليين ورمزًا لـ"البناء اليهودي" في أرجاء العالم. أولاً: الحجر يتمّ قلعه وقطعه في الخليل ونابلس ومناطق أخرى من الضفة الغربية، وهو يُعرف بالعربية باسم حجر نابلس أو حجر نابُلسيّ، والكثير من العمل الشاقّ المطلوب في هذه العملية يقوم به فلسطينيون. ثانيًا: استخدام هذا الحجر يجسّد المسعى الاستعماري مابعد ١٩٦٧ إلى تقليد فنّ العِمارة المحلي الفلسطيني وفي الوقت نفسه إلى إقصاء الفلسطينيين؛ وبالتالي فإنّ عشرات آلاف البيوت الملبّسة بالحجر التي نمت فوق المرتفعات في شمال وشرق وجنوب "القدس" المضمومة حديثًا، تشيحُ بنظرها عن القرى والبلدات الفلسطينية الأفقر والأقلّ تطوراً منها بكثير، والواقعة داخل "المدينة الموحّدة" نفسها.[١٦]

حقيقة الأمر، أنّ هذا هو جوهر مشروع "التوحيد": ليس فقط وضْع الحقائق المعمارية على أرض الواقع، وإنّما فوق ذلك مَلء الأرض البعيدة فيما وراء الخط الأخضر بالسكان اليهود الإسرائيليين. ومع ذلك، بينما يُنبؤنا إلغاء إسرائيل للقانون الدولي بالكثير عن الدولة اليهودية – وليس أقلّ ذلك، استحواذ القوّة، والهواجس الديمغرافية، والخوف مما يخبّؤه بعد الغد – فإنّ التركيز على تعريفات القانون الدولي وحده لن يكون كافيًا لفهم العمليات المعقدة الجارية في المدينة، بل إنه قد يعزّز الوهم بأن التقسيم يمكن أن يكون حلاً منصفًا، وهو أمر أبعد ما يكون عن الحقيقة، في نظري. وعلى مستوىً أكثر عينيّة، النظرُ إلى 'الخط الأخضر' وحده دون النظر إلى الناس الذين يعيشون على جانبيه قد يحدّ من تحليلنا لما تقوم به الدولة ولدوافع وتجربة أولئك الناس أنفسهم.

السّياسة والنّاس

خاضت السلطات الإسرائيلية حربًا بلا هوادة لأجل زيادة عدد اليهود وتقليص عدد الفلسطينيين في القدس، بغرض إحباط محاولات تحدّي السيادة الإسرائيلية هناك. ولكن رغم هذه

السياسة نمت نسبة الفلسطينيين في المدينة من ٢٥٪ العام ١٩٦٧ إلى ٣٦٪ العام ٢٠١٢. وبحسب التوقعات ستكون "القدس الموحّدة" فلسطينية بنسبة ٤٠٪ مع حلول عام ٢٠٢٠؛ ومع حلول العام ٢٠٣٠، إذا لم تجد إسرائيل وسيلة لتغيير هذه النسبة (ولسَوف تجد) فإن المقادسة الفلسطينيين سيشكلون أغلبية سكان القدس. إنّ سياسة التمييز، بتدرّجاتها الخمسين المختلفة التي نشرت ظلّها فوق السكان الفلسطينيين في القدس، إبّان ولاية رؤساء البلديات والحكومات المتعاقبة، والذين يفترقون عن بعضهم جذريًّا في بعض النواحي، كان لها هدف واحد مشترك: العمل ضدّ المصلحة الوطنية الفلسطينية داخل المدينة.[١٧] ودليلُ ذلك قد ورد بشكل فظّ في صراحته على لسان السلطات الإسرائيلية نفسها؛ فقد حذّر أمير حيشِن وآفي مِلامِد، المستشاران السابقان للشؤون العربية لدى رؤساء بلديات القدس في الثمانينيّات والتسعينيّات:

> لا تصدّقوا الدعاية... الصورة الوردية – التي تحاول إسرائيل رسمَها وعرضَها أمام أنظار العالم – عن الحياة في القدس منذ إعادة توحيدها العام ١٩٦٧. لقد عاملت إسرائيل الفلسطينيين في القدس معاملة فظيعة. السياسة المتّبعة واقعيًّا، تُجبر كثيرين منهم على النزوح القسريّ من منازلهم وتُجرّدهم من أراضيهم، في الوقت الذي يكذبون عليهم وعلى العالم كذبة المقاصد السامية لهذه السياسات.[١٨]

إنّ المنطق المسيّر لهذه الاستراتيجية يكمن في مخطّط القدس الرئيسي للعام ٢٠٠٠، والذي كان عنوانه "]التوازن الديمغرافي' ، "وفقًا لقرارات الحكومة"[:

> وفقًا للهدف الذي وضعته البلدية وتبنّته الحكومة، تحتاج المدينة إلى الحفاظ على نسبة ٧٠٪ يهودًا و٣٠٪ عربًا. ولكن... المنحى الديمغرافي في المدينة منذ العام ١٩٦٧ قد نأى بالقدس عن هذا الهدف. لم تكن هنالك نسبة ٣٠:٧٠ في القدس منذ التسعينيّات، والنسبة مستمرّة في مزيد من الاختلال.[١٩]

ويذهب المخطط الرئيس إلى وضع "توقّعات متجهّمة" حول تزايد نسبة الفلسطينيين – وهُم الذين يُفترض أن يكونوا مقيمين على قاعدة المساواة – في "المدينة الموحّدة"، وحول الحاجة إلى اتخاذ "خطوات بعيدة المدى" لأجل منع هذا التحوّل. إنّ استراتيجيّة "النسبة" المتّبعة في القدس، لها تبعات عمليّة جدًا تمسّ السكان الفلسطينيين، سواء باعتبار "السياسة المتّبعة واقعيًّا" تجاهَهم، بتعبير حيشِن ومِلامِد، أو باعتبار الإهمال المتعمَّد لهم. تيدي كوليك، من حزب العمل، رئيس البلدية "الأسطورة" طيلة ثلاثة عقود (من ١٩٦٥ إلى ١٩٩٣)، يشكّل وسيلة إيضاح جيّدة لتوجّهات علنيّة وضمنيّة نحو المقادسة الفلسطينيين: شملت خطة كوليك للعام ١٩٦٨ مشاريع منشآت هائلة ومكثّفة في الجزء الشرقي من المدينة لضمان «توحيد» القدس على نحوٍ يحول دون إمكانية تقسيمها من جديد.[٢٠] رسميًّا، يوصف كوليك في ذاكرة إسرائيل بأنه «من غُلاة الدّاعين إلى التسامح الديني»، وبأنه «قام بمبادرات عديدة للوصول إلى الناخبين العرب» بينما كان يعكف على «تحسين شبكات المياه والصرف الصحّي والمياه في الأحياء العربية في القدس».[٢١] ولكن، وبحسب اعتراف كوليك نفسه لصحيفة «مَعَريف» اليومية الإسرائيلية في العام ١٩٩٠، وبعد ٢٥ عامًا في منصبه:

> لقد قلنا أشياءَ لم نكن نقصدها، ولم نطبّقها. قلنا مراراً وتكراراً أننا سنساوي قانونيًّا في الحقوق بين العرب واليهود. [كان ذلك] كلامًا فارغًا... لم نمنحهم أبدًا الشعور بأنهم متساوين أمام القانون. لقد كانوا ويبقون مواطنين من الدرجة الثانية والثالثة... لأجل القدس اليهودية فعلتُ أشياء خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية. لأجل القدس الشرقية؟ لا شيء! ماذا فعلت؟ لا شيء. أرصفة؟ لا شيء! مؤسسات ثقافية؟ ولا واحدة. نعم، قمنا بمدّ شبكة الصرف الصحي لهم وحسّنّا إمدادات المياه. ولكن هل تعرف لماذا؟ هل تعتقد أنّ ذلك كان لأجل مصلحتهم؟ لأجل رفاهيتهم؟ انسَ ذلك! لقد اكتشفنا هناك بعض حالات من الكوليرا، وخشي السكان اليهود أن تصلهم العدوى، وبالتالي، فنحن أقمنا شبكة الصرف الصحي وإمدادات المياه لاتّقاء مرض الكوليرا.[٢٢]

في الانتخابات البلدية العام ١٩٩٣، هُزم كوليك وحزب العمل على يد مرشّح حزب الليكود إيهود أولمرت، المتحالف حينها مع الأحزاب الدينية الأرثوذكسية المتشدّدة. وكانت هذه إشارة انتقال كبير لمقاليد السلطة؛ إذ اعتمد أولمرت إلى حدّ بعيد على تأييد جماعة اليهود «الحريديم»؛ فقد خرج ٩٠٪ منهم للتصويت حينها، علمًا أن مشاركة جماعة العلمانيين كانت بنسبة ٥٠٪. لقد أعطى هذا للقوى الدينية الأرثوذكسية المتشدّدة دوراً أكبر بكثير في اتخاذ القرارات بشأن الميزانيات والبنية التحتية والإسكان في المدينة، وقد عملوا ما في وُسعهم من أجل تأمين احتياجات ناخبيهم ومؤيّديهم. ومع ذلك، يمكن القول بشكل عامّ أن إيهود أولمرت خلال سنوات ولايته العشر– بين ١٩٩٣ و ٢٠٠٢، واصل سياسات تيدي كوليك من حيث التحدث عن الحاجة إلى تحقيق المساواة في توفير الخدمات والبنية التحتية بين الأحياء اليهودية والعربية الفلسطينية، ومن حيث فشله في القيام بأي شيء مفيد في هذا المجال.[٢٣] وقد كان لهذا الإخفاق أسباب

اتّبع الرئيس الحالي لبلدية القدس، المليونير العلماني اليميني نير بركات (انتخب في العام ٢٠٠٨) نهجًا مختلفًا بعض الشيء. إنه مثل أسلافه مدفوع بالرغبة في تعزيز السيادة الإسرائيلية على جميع أنحاء المدينة، ولكن استراتيجيته تقول إن التمييز المتواصل ضدّ الفلسطينيين وعدم المساواة الواضح بين المناطق المختلفة قد أضرّ بالمصالح الصهيونية، كما أنه يعزّز الإحساس بوجود مدينتين مختلفتين داخل «القدس الموحّدة» ممّا يجعل تقسيما سياسيًا للمدينة في المستقبل أمرًا أكثر معقولية وقبولاً.

كثيرة – الأولويّات المتأصّلة، الضغط الماليّ، نسبة ٣٠:٧٠ التي اتّخذها كلّ من العمل والليكود هدفًا له، اعتبارات سياسية عملية حدّدت وُجهات الصرف الكبرى، من قَبيل، أن «المقادسة العرب لن يصوّتوا لي على أيّة حال».

ومع ذلك، كان الاعتبار الرئيسي دائمًا إبقاء السيادة في القدس الشرقية بيد إسرائيل، خاصة بعد اتفاقات أوسلو، من أجل إضعاف مكانة السلطة الفلسطينية هناك. وهكذا أغلق في التسعينيّات «بيت الشرق» (الأورينت هاوْس) التاريخيّ، ومقرّات منظمة التحرير الفلسطينية في التسعينيّات، على يد قوّات الشرطة الإسرائيلية في ٢٠٠١. كما أغلقت المراكز الثقافية الفلسطينية. فوق ذلك كلّه، ازداد خلال هذه الفترة هدم المنازل الفلسطينية، وفي الغالب على أساس أنها بُنيت «بدون ترخيص».[٢٤]

حدث في عهد خليفة أولمرت، أوري لوبوليانسكي، أوّل رئيس بلدية للقدس من القوى الدينية الأرثوذكسية المتشدّدة (٢٠٠٣ – ٢٠٠٨) تغيير طفيف في السياسة. عندما سُئل لوبوليانسكي من قبل قناة ١٠: لماذا كثير من المنازل العربية في القدس لم تصلها إمدادات المياه، أنكر ذلك في البداية، ولكنه أعلن فيما بعد: «إنها مسألة تتعلق بالعقلية، فالعرب بطبيعتهم يفضّلون ألاّ يكونوا متّصلين بأنابيب المياه». وبدأت حكومة إسرائيل في أثناء ولاية لوبوليانسكي في بناء جدار الفصل العنصري حول «المدينة الموحّدة» وداخلها، تاركةً أحياء فلسطينية مثل كفر عقب ومخيم اللاجئين شعفاط داخل حدود البلدية ولكن خارج الجدران، حيث كانت النتيجة الرئيسية المطلوبة هي فصل القدس عن بقية الضفة الغربية.

ومع ذلك، فقد كانت النتيجة غير المقصودة لهذه السياسات اقتناعُ المزيد والمزيد من المقادسة الفلسطينيين بالبقاء في المدينة الذين استقطبوا بدورهم الآخرين الذين غادروا إلى أجزاء أخرى من الضفة الغربية، وذلك بمجرّد أن أدركوا أنّ إسرائيل تحاول سحب مكانتهم كمقيمين في القدس. وكانت إحدى نتائج عودتهم اضطراد نموّ نسبة الفلسطينيين في المدينة . فمثلاً، كان عدد طلاب المدارس الفلسطينيين العام ٢٠١٢ مقدّرًا بـ٨٨,٨٤٥، أو بما نسبته ٣٨٪ من مجمل طلاب المدارس في المدينة، حسب تقديرات بلدية القدس. ومع ذلك، فإن هذا الرقم لا يمثل الوضع الحقيقي على الأرض. فأرقام بلدية القدس نفسها تقول بأن هناك ١٠٦,٥٣٤ طفلا فلسطينيا مقدسيا، تتراوح أعمارهم بين ٦ و١٨ سنة، ويشكلون نحو ٤٤٪ من مجمل أطفال المدينة في جيل الدراسة. هذه الأرقام ليس فقط أنها تدلّ على رغبة البلدية في التقليل من الأعداد الحقيقية، وإنما على أن البلدية تغضّ الطرْف عن التسرّب الظاهر في سِجلّ الحضور المنخفض، وهذا في حدّ ذاته يبرز حقيقة أن بلدية القدس لم توفّر لهذا القطاع السكاني ما يكفي من المدارس.[٢٥] التبايُن الاجتماعي– اقتصادي بين المجموعتين صارخ بالقدر نفسه: متوسط الأجر اليوميّ يبلغ في القدس الغربية ٥٤$، وفي القدس الشرقية ينخفض إلى ٢٧$. وهناك ما يقدر بنحو ٧٨٪ من فلسطينيي القدس الشرقية في حالة الفقر، و٨٤٪ من الأطفال الفلسطينيين المقادسة يعيشون تحت خط الفقر.[٢٦]

اتّبع الرئيس الحالي لبلدية القدس، المليونير العلماني اليميني

مشهد من حي سلوان المستهدف استيطانيا.

مع هذا كلّه، ربّما أن الانقسام الأكثر دراماتيكية الذي نما طيلة العقود القليلة الماضية، كان في وسط السكان اليهود الإسرائيليين. ومرّة أخرى، أفضل إيضاح للتغيير الديمغرافي يتبدّى من خلال التعليم. ينقسم نظام التعليم اليهودية إلى ثلاثة تيارات: تيار "عامّ"، وهو التيّار العلماني، وتيار "ديني قومي"، وتيار "حريدي". منذ العام ١٩٩٨ يفوق عدد الطلاب الحريديم في القدس عددهم في الفئتين الأخريين، ومنذ ذلك الحين يتواصل اتّساع الفجوة. من العام ٢٠٠٦ إلى العام ٢٠١١ انخفض عدد طلاّب التيار العام من ٣٢,٤٠٠ إلى ٣٠,٢٠٠ - بنسبة ٧٪؛ وازداد تيار القوميين المتدينين بنسبة ٣٪، من ٢٥,٧٠٠ إلى ٢٦,٥٠٠؛ ولكن تيار الحريديم قفز بنسبة ١٠٪، من ٨٥,٩٠٠ إلى ٩٤,٢٠٠. وفي العام ٢٠١٣ شكّل الحريديم ٦٣٪ من أطفال المدارس اليهودية الإسرائيلية في القدس.

نير بركات (انتخب في العام ٢٠٠٨) نهجًا مختلفًا بعض الشيء. إنه مثل أسلافه مدفوع بالرغبة في تعزيز السيادة الإسرائيلية على جميع أنحاء المدينة، ولكن استراتيجيته تقول إن التمييز المتواصل ضدّ الفلسطينيين وعدم المساواة الواضح بين المناطق المختلفة قد أضرّ بالمصالح الصهيونية، كما أنه يعزّز الإحساس بوجود مدينتين مختلفتين داخل «القدس الموحّدة» ممّا يجعل تقسيما سياسيّا للمدينة في المستقبل أمرًا أكثر معقولية وقبولاً.

لهذا، فقد كانت السياسات التي اتّبعها بركات أكثر إحكامًا. لقد سلّم ملف القدس الشرقية لحزب ميرتس اليساري، منافسيه في المعارضة. وقد بدأ مشروع تسمية الشوارع في القدس الشرقية، الأمر الذي أهملته البلدية من قبل؛ فكان هناك مثلاً حفل افتتاح «شارع أم كلثوم» في بيت حنينا، حيث أمكن لبركات وبدهاء أن يُلمح إلى للسكان الفلسطينيين أن البلدية اليهودية–الإسرائيلية يمكنها استيعابهم واستيعاب «خصوصيّتهم» الثقافية، ممثّلةً بالمطربة المصرية العظيمة كرمز. وفي حفل آخر لتدشين «طريق الكراجات» في وادي الجوز، مشروع كلفته ٤٣ مليون شيكل (شبكة صرف صحّي جديدة، إضاءة، أرصفة، أشجار، دوّارات)، أعلن بركات: «هذا فقط مثال واحد على مشروع شامل يستهدف تضييق الفجوات بين الجانب الشرقي من المدينة [والغرب]. نحن نعمل على جميع الجبهات، بما في ذلك المواصلات، التعليم، والبنية التحتية، ويمكنكم الآن البدء برؤية النتائج». وكما صرّح بركات إلى صحيفة «تايمز أوف إيزرابيل»:

سنوات من الإهمال أضرّت بوحدة المدينة في أنظار العالم. عندما ندّعي أن المدينة موحّدة ولكننا لا نثبت أننا نعرف كيف نتعامل مع جميع السكان، فهذا يضرّ بنا... [نحتاج] أن نعمل بجدّ وأن نضمن التعامل مع جميع السكان، هكذا نعزّز توحيد المدينة واقعيًّا وبشكل أكثر قوّة».[٢٧]

وتابَع بركات شارحًا أنّ هذا من شأنه منع انتفاضة فلسطينية، في سياق غليان الغضب على جدار الفصل العنصري: «يجب ان تكون الاستراتيجية تحسين نوعية حياة السكان [الفلسطينيين] في القدس، وتحسين شعورهم تجاه المدينة، وضمان أن يكون لديهم كثير من الأشياء التي قد يخسرونها. وطالما استمرّ هذا المنحى، فسوف يتلاشى الأساس المنطقي لأيّ نوع من العنف بين سكان القدس". وفي الوقت نفسه، اشتملت سياسة تهويد القدس العربية التي ينتهجُها بركات زيادة مشاريع الاستيطان اليهودي داخل الأحياء الفلسطينية، وتعزيز قبضة إسرائيل بحيث يصبح من المستحيل تحديد أين تنتهي "القدس العربية" وأين تبدأ "القدس اليهودية"، وبذلك يضمن استبعاد إمكانية التقسيم السياسي. وتشمل خططه قرية طلاّبية لليهود الإسرائيليين – "شاعَر همزراح" (بوابة الشرق) في قرية عناتا الفلسطينية؛ ومستوطنة ذات ٢٠٠ وحدة سكنيّة – "كدمات تسيون" بين أبو ديس وجبل المكبّر، يموّلها المليونير إيرفينغ موسكوفيتش من فلوريدا؛ مستوطنتان باسم "Olive Heights" و"David Heights" أيضًا يموّلهما موسكوفيتش، وتطلاّن على رأس العامود؛ و "Simon's Estate" في حيّ الشيخ جرّاح ، بالتعاون مع مجموعة اقتصادية مقرّها الولايات المتحدة تسمّى "نحلات شمعون إنترناشيونال". وقد أعطى رئيس البلدية بركات أيضا الدعم الكامل للمشاريع الأثرية الشائنة في "إلعاد"، حيث أجريت حفريات واسعة النطاق

في قلب بلدة سلوان الفلسطينية، بحثًا عن بقايا "مدينة داوود" الأسطورية. وهذه الإجراءات ينبغي النظر إليها كجزء لا يتجزأ من جهود نير بركات الرامية إلى "تحسين" الأحياء الفلسطينية.

صلاة لأجل القدس

مع هذا كلّه، ربّما أن الانقسام الأكثر دراماتيكية الذي نما طيلة العقود القليلة الماضية، كان في وسط السكان اليهود الإسرائيليين. ومرّة أخرى، أفضل إيضاح للتغيير الديمغرافي يتبدّى من خلال التعليم. ينقسم نظام التعليم اليهودية إلى ثلاثة تيارات: تيار "عامّ"، وهو التيّار العلماني، وتيار "ديني قومي"، وتيار "حريدي". منذ العام ١٩٩٨ يفوق عدد الطلاب الحريديم في القدس عددهم في الفئتين الأخريين، ومنذ ذلك الحين يتواصل اتّساع الفجوة. من العام ٢٠٠٦ إلى العام ٢٠١١ انخفض عدد طلاّب التيار العام من ٣٢,٤٠٠ إلى ٣٠,٢٠٠ – بنسبة ٧٪؛ وازداد تيار القوميين المتدينين بنسبة ٣٪، من ٢٥,٧٠٠ إلى ٢٦,٥٠٠؛ ولكن تيار الحريديم قفز بنسبة ١٠٪، من ٨٥,٩٠٠ إلى ٩٤,٢٠٠. وفي العام ٢٠١٣ شكّل الحريديم ٦٣٪ من أطفال المدارس اليهودية الإسرائيلية في القدس. عملية نزع العلمنة هذه – أو التديّن، إن شئتم – بدأت في الثمانينيّات، وأخذت تظهر في إحصائيات القدس منذ التسعينيّات. ويعلّق المؤرّخ ديفيد كروبانكر على ذلك بقوله إنها "كانت قصة ديمغرافية بسيطة جدًا"، وأنه "لم يجتمع شيوخ صهيون الأرثوذكس حول طاولة وخططوا للاستيلاء على القدس. فالعدد المتزايد من غلاة الأرثوذكس في المدينة هو مجرّد نتيجة لكونهم يتكاثرون بنسب أعلى عشر مرّات من الجماعة العلمانية".[٢٨]

كثير من الأحياء اليهودية في القدس قد اتّخذت الآن طابعًا مختلفًا تمامًا. "الأحياء المفصليّة" التي أقيمت على الأراضي المحتلة شرقيّ الخط الأخضر بعد حرب ١٩٦٧ سكنها في البداية خليط من السكان العلمانيين والقوميين المتدينين، ولكن منذ الثمانينيّات بدأت الأمور في التحوّل؛ إذ بدأت أحياء اليهود الحريديم غربيّ الخط الأخضر – مثل حيّ شموئيل هنفي والسنهدرية، تعاني الاكتظاظ الشديد، إلى الغرب من الخط الأخضر، فأخذ يتزايد عدد الحريديم الذين انتقلوا إلى الشرق حيث اشتروا الشقق في الأحياء المفصلية، فنشأت هناك جيوب من السكان الحريديم. في أحد هذه الجيوب، رمات اشكول، بدأت عملية "الحَرْدَنة" في الثمانينيّات وتكثّفت في التسعينيّات، تلاها نمط مماثل في حي جفعات هميفتار القريب وفي معلوت دَفنة. وقد حدثت العملية نفسها في رمات شلومو، محدثةً تواصلاً جغرافيًا لأحياء حريديّة في الشمال الشرقي من القدس. أدى نجاح المرشحين الحريديم في الانتخابات البلدية العام ١٩٩٣، الذي تطرّقنا إليه أعلاه إلى مزيد من استثمار البلديّة في أوساط الجماعة. يبلغ دخل العائلة الحريدية المتوسطة نصف دخل العائلة العلمانية (العام ١٩٩٥، كان الرقم ٣,٧٠٠ شيكل، مقارنة ب ٧,١٠٠ شيكل)، وهي في المقابل أكثر اعتمادًا على الدعم الحكومي والتأمين الوطني. [٢٩] وفي التطور الأخير، وهو مزيج من ارتفاع أسعار المنازل في القدس واكتظاظ الأحياء الحريدية المقامة حديثًا، اضطرّ البعض إلى مغادرة المدينة بحثًا عن سكن أرخص، وقد "عثرت" لهم الحكومة عليه في "موديعين عيليت" و"بيتار عيليت": مدينتان/ مستوطنتان للحريديم في الضفة الغربية.

وقد ترافق ذلك مع تزايد من غادروا من سكان المدينة – معظمهم شباب، علمانيّون – بحثًا عن مكان سكن أكثر ليبرالية وهدوءًا. تشهد القدس منذ التسعينيّات هجرة صافية يواكبها ارتفاع في عدد السكان يعود إلى ارتفاع معدّل الولادات لدى السكان الفلسطينيين واليهود الحريديم. وفي الوقت نفسه كانت المدينة تزداد فقرًا: متوسط دخل الفرد هو ٣,٣٠٠ شيكل، تمامًا نصف المتوسط في تل أبيب، عاصمة الأعمال في إسرائيل. وحازت القدس في عام ٢٠١٠ اللقب الشائن "أفقر مدينة" في إسرائيل[٣٠] لقد أشعل هذا المنحى ضوءًا أحمر لدى واضعي السياسات في إسرائيل. منذ العام ١٩٩٨ تبادر سلطة تطوير القدس، وهي وكالة مشتركة حكومية وبلدية، إلى مشاريع هدفها استقدام رجال الأعمال والطلاب والعاملين في مجال التكنولوجيا العالية للعيش والاستثمار في المدينة. من بين هذه المشاريع Bio-Jerusalem و Academi-City ويهدفان إلى جذب – وهذه كلمة السرّ – شركات التكنولوجيا الحيوية والطلاب إلى المدينة؛ والأحسن إذا كانوا علمانيين، صهاينة، عاملين، وأغنياء. كما أن وكالة تطوير القدس مرتبطة بمشاريع أخرى مثيرة للجدل، مثل محاولة مركز سيمون فيزنتال بناء "متحف التسامح وكرامة الإنسان" على أراضي مقبرة ماميلا الإسلامية في القدس الغربية . كما طُرح مشروع توسيع حدود المدينة إلى الغرب: بدلا من جلب يهود إسرائيليين جدد إلى المدينة، وهي مهمّة ليست بالسهلة، تبتلع القدس القرى "القوية" المتاخمة لحدودها – "قوية" في السياق الإسرائيلي، تعني "قومية"، "صهيونية"، "عاملة" – مثل "نيقوفا" و"إيفن سَبير" و"بيت زيت". إنها مرحلة أخرى في الصراع الأبديّ للحفاظ على القدس "موحّدة"، "يهوديّة"، ومنذ ١٩٩٨ على ما يبدو "جذّابة" أيضًا.

حكاية خاصّة

وُلدتُ في القدس العام ١٩٧٨، ولكنني أعيش الآن في تل أبيب. كما أن شقيقتيَّ غادرتا المدينة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى معظم زملائنا أيامَ الدراسة. اخترنا العيش في متروبولين تل ابيب، أو ما بين المدينتين – في موديعين، على سبيل المثال. المرحلة التالية، بمجرّد طيَران الشباب خارج العش، هي التحاق الوالدين، خاصة لدى ظهور الأحفاد. هذه حكاية مسار شخصيّ، لكنها تمثل مسار العديد من المقادسة اليهود العلمانيين طيلة العقد الماضي أو نحو ذلك. ولأجل إبقاء المسألة في نطاق الأسرة (يقصد الأسرة الشرقوسطية، على الأرجح)، يمكن النظر إلى تحوّل الأنماط السكنية في عِمارة والدَيّ على أنه صيغة إسرائيلية من "عمارة يعقوبيان". سكن والداي طيلة السنوات الثلاثين الماضية في الطابق الثالث من بناية مؤلفة من ثمانية طوابق في حيّ "جيفعات أورانيم"، في القدس الغربية. التحوّلات الاجتماعية التي حدثت في المدينة خلال هذه الفترة تنعكس بشكل واضح في هُوية السكان. وعلى حدّ عِلمي، لا أحد من أطفال فئتي العُمْرية الذين نشأوا هناك بقي في القدس. علاوة على ذلك، كلّ أسرة علمانية غادرت العِمارة جاءت محلّها عائلة من القوميين المتديّنين أو الحريديم. وهذا التغيير شديد الوضوح في الشوارع. فمثلاً، في مساءات أيّام الجمعة، في طريقي لإحضار جدّتي من حيّ "رحافيا" القريب، لا بدّ لي من السّواقة بعناية فائقة فأعداد كثيرة من الحريديم في طريقهم إلى الكُنُس، القديمة والجديدة، الواقعة في تلك المنطقة. مدرستي الابتدائية القديمة، "لوريا"، تعمل الآن كنيسًا في أيام السبت وأيام الأعياد الدينية المهمّة، لتلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان المتدينين. وعندما قمت بجولة مشي قصيرة في أرجاء المنطقة يومَ "عيد الغفران" الأخير، سمعت أصوات الصلاة قادمة من عدّة مدارس ابتدائية أخرى. أنا لا أقصّ هذه الحكاية لأصدر حُكمًا على هذه الأمور؛ إنها مجرّد محاولة لإضفاء طابع شخصيّ على التحوّلات التي اجتاحت القدس في العقود الثلاثة الماضية.

عندما كنت ولدًا يترعرع في قدس الثمانينيّات، كان تصوّري عن الانقسام بين "الغرب" و"الشرق" مقتصرًا على التناقض بين حارتي المباشرة، حيث درست ولعبت، وبين المدينة القديمة – حيث مناخ المغامرات والشرق الملوّن، هناك كنّا نتمشّى في نزهتنا العائلية عبرَ الأزقّة المزدحمة أيّامَ السبت. وفي داخل الجدران الضخمة، التي كانت مرتبطة عندي دائمًا مع الملك سليمان، كانت تأسر مخيّلتي صورة شيخ وحاخام وقسّيس يسيرون جنبًا إلى جنب، بينما رائحة البخور تختلط مع طعم عصير اللوز وصيحات أصحاب الدكاكين العرب. ذكريات تبدو اليوم كأنّها من بازار استشراقيّ مغاربيّ في لوحات الرسّام إدوين لورد ويكس. أذكر أننا كنّا في رحلة مدرسية إلى قلعة داود – شعارُها "برج متحف داوود: حيث تبدأ القدس"، فتية في سنّ ١٢ و١٣، كنا نبحث عن البقعة نفسها التي لمح منها الملك داود "بَت شيبَع" وهي تستحمّ على السطح. فقط متأخّرًا في وقت لاحق تجرّأت على قبول فكرة أن رموز "العاصمة اليهودية الأبدية" المحتفى بهم، كانت وراءهم قصص أخرى: رغم أسمائها الموحية برهاب المثليّة، فإنّ الأسوار المَهيبة للمدينة لم تُبنَ على يد سليمان الذي نحبّ وإنّما بُنيت بعده بـ٢٥٠٠ سنة على يد السلطان سليمان العثماني المسلم؛ وإنّ قلعة داوود سُمّيت بهذا الاسم على يد الصليبيين في القرن الـ١١؛ وإنّ برج داوود "حيث تبدأ القدس"، كان في الواقع مسجدًا يعود إلى القرن ١٩، ذا مئذنة أسطوانية بُنيت بعد ثلاثة آلاف سنة تقريبًا بعد الملك المتلصّص داود. حينها أيضًا أدركت أن المدينة القديمة لم تكن مرادفة للقدس الشرقية، وإنما فقط جزءًا ضئيلاً منها، وأن كثيرًا من المقادسة هم فلسطينيون. وفي وقت لاحق علمت أنهم كانوا يعيشون في أماكن لم أكن قد سمعت بها ولا زرتها، مثل أم طوبا، كفر عقب، والولجة . وممّا أربكني أنني اكتشفت حتى مخيّمًا للاّجئين داخل الحدود البلدية لمدينتي.

تلك الصور، والإنكارات التي تعكسها، قد تكون تشكلت في عقل صبيّ صغير، ولكنها توحي بعمليّات من المحو والرفض أكبر بكثير. وحقيقة أن هذه العمليات تجري على الجانبين ولدى الطرفين، قد تُعتبَر عامل توحيد في هذه المدينة الملأى بالتناقضات. ينظر إلى السجال بين اليهود والمسلمين، وبين الإسرائيليين والفلسطينيين، كألعاب ذات محصّلة صفريّة، معارك تُستخدَم فيها جميع الأسلحة – دينية، آثارية، قانونية، أو سياسية – التي تُحشَد لإثبات المدينة ليست مدينة الآخر. وبينما ستُباع للسياح الأميركيين أثريات "إلعاد" من حفريات الآثار البيزنطية كمواقع الكتاب المقدس، فإن زوّار متحف الإسلام في الحرم الشريف لن يجدوا أيّة إشارة إلى وجود يهودي تاريخيّ. مردخاي كيدار، المحاضر في جامعة بار إيلان، جمع لنفسه ثروة سياسية، على الأقل بين الإسرائيليين اليمينيين، عندما قال لقناة "الجزيرة" أن "القدس لا يمكن العثور عليها في أي مكان في القرآن".[٣١] ولكن هذا نوع من المحاججات يمكن أن تكون له نتائج عكسية، ليس فقط لأنها تدلّ على فهم ضيّق لعمليات التقديس، ولكن لأنه يمكن استخدامها من قبل أيّ من الطرفين. ولو قرّر المرء الدخول في اللعبة وتوجّه إلى الكتب المقدسة ليتحقق من الأمر، فسوف يجد فعلاً أن "القدس" لم يرد ذكرها في القرآن؛ فالتلميح الوحيد هو إلى "الأقصى"، 'المسجد الأقصى' أي الأكثر بُعدًا.

ولكن "يروشلايم" أيضًا ليست مذكورة في كتب التوراة الخمسة؛ فهنا أيضًا التلميح الوحيد هو إلى "المكان الذي سيختاره الربّ إلهك". [٣٢] اليهود السامريّون يزعمون أن المؤشّر الوحيد على المكان الذي "اختاره الربّ" كموقع للمعبد المقدس هو "قرب كتف نابلس"، والذي هو بالنسبة إليهم جبل جِرزّيم، حيث يقطنون اليوم. فهل كنّا نصلّي في الاتجاه الخطأ طيلة هذه السنوات؟

تستمرّ التوتّرات الدينية والاجتماعية والسياسية في التقلّب على نار هادئة، إذا كانت تحت السطح. ويبدو أنه يستحيل على القدس احتواء كلّ تناقضاتها. إصرار إسرائيل أن تحصل على كلّ القدس، وألاّ تتقاسم السيادة عليها مع أحد أبدًا، إلى جانب تزايد عدد الفلسطينيين، مضافًا إليهما طبقات من الأساطير والخرافات على كلا الجانبين، خلق واقعًا سياسيًا عبثيًا يأخذ المدينة إلى لامكان. الاحتفالات الرسمية بـ"يوم القدس"، العيد الوطني الإسرائيلي الذي يكرّس ذكرى "توحيد" المدينة العام ١٩٦٧، هي التعبير الأسمى عن ذلك: فالغالبية العظمى من الذين يرقصون تحت أسوار البلدة القديمة وبأيديهم أعلام إسرائيل هم من اليهود القوميين – المتدينين، الذين يمثلون "الروح الجديدة" للقدس – روح حيّز حضريّ مسيحانيّ، تفاضليّ، صهيوني. لا تكاد تجد يهودًا حريديم بين المحتفلين، ولا يهودا علمانيّين، ناهيك طبعًا عن أيّ من العرب – وهُم الذين يشكلون أكثر من ثلث سكان المدينة. في يوم احتفالها بـ"توحيدها" تبدو القدس متشظّية أكثر من أيّ وقت آخر.

بناءً على ذلك، لا أكثر منطقية من الاعتقاد بأن الوحدة الأصيلة للقدس ممكنة فقط من خلال تقاسم السيادة عليها بين كلّ من شعبَيها. وإنّي أعتبر حلّ "الدولتين" وخيار تقسيم المدينة إلى نصفين لأجل إنشاء غرب يهوديّ "نقيّ" وشرق فلسطيني "نقيّ" لم يعدْ ممكنًا عمليًا، لا بالنسبة إلى مسألة القدس خصوصًا ولا بالنسبة إلى الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي عمومًا: إنّ "الحقائق على الأرض"، سواء المستوطنات الإسرائيلية أو النمو الديمغرافي الفلسطيني، جعلت التقسيم الجغرافي "النقيّ" على أيّ أساس من الإنصاف مستحيلاً. يبقى إذن الخيار الآخر: سيادة مشتركة يمارسها كلّ من الإسرائيليين والفلسطينيين، لديها تفويض بتطوير المدينة لتلبية الاحتياجات الوطنية والاجتماعية والسياسية لكلا الشعبين. عندها تمكن للقدس فرصة الشفاء من حالتها المرضيّة، من المتلازمة النفسية التي تحمل اسمها.

[مترجم عن الانكليزية. ترجمة رجاء عمري]

الهوامش

١ انظروا على سبيل المثال: مارك بوبوفسكي، "متلازمة القدس"، في كتاب ديفيد ليمينغ وكاثرين مادِن ومارلان ستانتون، محرّرون، موسوعة علم النفس والدين، مجلد٢، نيويورك ٢٠٠٩.

٢ نير حسّون (عبري)، "ميرون بنفينستي، لماذا لم تعد أورشليم موجودة بعد؟"، هآرتس، ٢٩ أيار ٢٠١١.

٣ هآرتس، ٢٩ أيار ٢٠١١.

٤ آفي شلايْم، "الجدار الحديدي: إسرائيل والعالم العربي"، لندن ٢٠٠٠، ص٣٦.

٥ انظروا على سبيل المثال، رياض ناصر، الهوية الفلسطينية في الأردن وإسرائيل: 'الآخر' الضروريّ في صناعة الأمّة، نيويورك ٢٠٠٤، ص ٦٨–٧٠.

٦ Roger Friedland and Richard D. Hecht, To Rule Jerusalem, Berkeley 2000, ص 248–49.

٧ انظروا على سبيل المثال، توم سيجف، ١٩٦٧: إسرائيل، الحرب، والسنة التي غيّرت الشرق الأوسط: Tom Segev, 1967: Israel, the War, and the Year that Transformed the Middle East, New York 2007.

٨ باروخ كيمرلينغ، اختراع وأفول الإسرائيلية. Baruch Kimmerling, The Invention and Decline of Israeliness: State, Society and the Military, Berkeley 2001, p. 109.

٩ مقتبس من كتاب أمير حيشِن، بيل هوتمان، وآفي ملامِد، "منفصلون وغير متساوين: كواليس الحكم الإسرائيلي في القدس الشرقية"، كامبردج ١٩٩٩، ص ٤٦–٤٧.

Amir S. Cheshin, Bil Hutman, and Avi Melamed, Separate and Unequal: The Inside Story of Israeli Rule in East Jerusalem, Cambridge 1999, pp. 46–7.

10 Uzi Benziman, A City without a Wall, Jerusalem 1973, p. 2

11 Eyal Weizman, Hollow Land: Israel's Architecture of Occupation, London and New York 2007, p. 25.

١٢ مقتبس من Moshe Amirav, Jerusalem Syndrome: The Palestinian–Israeli Battle for the Holy City, Eastbourne 2009, p. 72.

١٣ ديفيد كْروِيانكِر (عبري)، "القدس: أحياء ومنازل، حقبات وأساليب"، القدس ١٩٩٦، ص ١٩٠. كْروِيانكِر مؤرّخ معماريّ إسرائيلي، وهو يرى المباني التي في شارع شتيرن (ضاحية كريات يوفيل) وشارع ها نوريت (ضاحية عِير جَنّيم) الأمثلة الأبرز على هذا الطراز: بنايات من ٨–٩ طوابق بلا مصعد، ويرجع ذلك إلى سياسة التقشف في تلك الأيام.

١٤ تسفي إفرات، نصّ من معرضه "The Israeli Project"، أقيم في تل أبيب في أكتوبر ٢٠٠٠. اقتبسه إيال وايزمان في كتاب "Hollow Land"، ص ٧٤..

١٥ إيال وايزمان، Hollow Land ، ص ٤٧.

١٦ حاييم يعقوبي (عبري)، "المكان الثالث: فنّ العِمارة، القومية، والنظرة المابعد–استعمارية"، مجلة تئوريا وبيقورت (نظرية ونقد) عدد ٣٠، ص ٦٣–٨٨.

١٧ وفقًا لمركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، "بتسيلم"، السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين في القدس هي سياسة تمييز ولا وصف آخر يمكن إيجاده لها؛ انظروا تقارير "بتسيلم" المستفيضة حول هذا الموضوع في الرابط التالي: www.btselem.org/english/jerusalem

١٨ أمير حيشِن، بيل هوتمان، وآفي ملامِد، "منفصلون وغير متساوين: كواليس الحكم الإسرائيلي في القدس الشرقية"، ص ٢٥١.

١٩ المخطط الرئيسي لمدينة القدس لعام ٢٠٠٠ (عبري) ، نشر في آب ٢٠٠٤، الفصل السابع: "السكان والمجتمع".

٢٠ المخطط الرئيسي للقدس لعام ١٩٦٨، (عبري).

٢١ انظروا باب 'كوليك' في موقع القدس الرسمي Go–Jerusalem.

٢٢ مقتبَس في تقرير "بتسيلم"، (إنجليزي) – "سياسة تمييز: الاستيلاء على الأرض، التخطيط والبناء في شرقيّ القدس"، أيار ١٩٩٥.

٢٣ لقد تجلى هذا الفشل في واقعة لطيفة حيث قدّم مئير مرغليت، أحد أعضاء المعارضة في المجلس البلدي، استجوابًا إلى أولمرت حول أحكام توفير الخدمات البلدية للقرية العربية "عين فؤاد" في القدس الشرقية. فجاء الجواب الخطيّ من مكتب أولمرت نافيًا أن يكون هناك أيّ تمييز ضدّ القرية: "عين فؤاد تتلقّى جميع الخدمات البلدية، بما في ذلك الرفاه والتعليم، والإضاءة والنظافة". لا شكّ أنّ ابتسامة ماكرة قد ارتسمت على شفتي مرغليت لدى قراءة تلك السطور. لقد كتب مرغليت ردًّا على جواب رئيس البلدية، يقول: "لا يوجد مكان اسمه عين فؤاد أصلاً". انظروا: مئير مرغليت، التمييز في قلب المدينة المقدسة ، القدس ٢٠٠٦، ص ١٧٦ .

٢٤ في الواقع، وبسبب سياسة التمييز التي تنتهجها إسرائيل، فإنّ حصول الفلسطينيين على هذه التراخيص هو أمر شبهه مستحيل. ولذلك، فإن قرار الفلسطينيين البناء بدون ترخيص يمكن اعتباره فعل "احتجاج حيّزيّ" متواصل ضد سياسات التخطيط الحضري المتّبعة لدى إسرائيل وبلدية القدس. انظروا: إيروس برافرمان، "قوّة اللاقانونيّة: هدم البيوت والمقاومة في القدس الشرقية"، أبحاث في القانون والمجتمع، مجلد ٣٢، عدد ٢، ٢٠٠٧، ص ٧٢–٣٣٣.

٢٥ أور كاشتي، "شرقيّ القدس: عاصمة المتسرّبين"، هآرتس، ٢٠١٢/٩/٥

٢٦ جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، "يوم القدس ٢٠١٠: تدهور غير مسبوق في شرقيّ القدس".

٢٧ ديفيد هوروفيتس، "نير بركات: كيف أضمن السيادة الإسرائيلية في القدس؟"، تايمز أوف إيزراييل، ٢٠١٢/٢/٢٩.

٢٨ نيتا سيلع (عبري)، 'القدس يجب أن تكون مدينة الحريديم'، واي نت، ٢٤ أيار ٢٠٠٦.

٢٩ مومي دهان (عبري)، " اليهود الحريديم والسلطة البلدية، الجزء ii: أثر التركيبة الديمغرافية في القدس على الميزانية"، سلسلة بحوث معهد القدس للدراسات الإسرائيلية، رقم ٨٢، القدس ١٩٩٩، ص ١٥–١٦.

٣٠ وفقًا لإحصاءات الفقر في المدن الكبرى في إسرائيل. انظروا: آسا شتول–تراورينج، "على مشارف يوم القدس، تقارير تسلّط الضوء على مدى انتشار الفقر في المدينة"، هآرتس، ١١ أيار ٢٠١٠.

٣١ ياعَر كهانا، "بروفسور مردخاي كيدار: "كرة النار"، القناة السابعة: أخبار إسرائيل، ٢٠١٢/١/١٢

٣٢ القرآن، سورة ١٧:١ ؛ التوراة، سِفر التثنية ١٢:٥.